

والأزهري ، كما أننا لا نميلُ إلى رأى من يرى أنَّ (بِعَم) اختصارٌ
لِـبَعَمٌ . وقد التبس الأمرُ أيضا على اللراء والأصمعي ، ثم على
ابن مالك والسيوطي من بعدها عندما رأوا أنَّ الأمر هو المستعملُ
كما بينا ، أما المضارعُ فَلَعَمَرِي كيف غاب عنهم قولُ امرئِ
القيس :

أَلَا عِمٌ صَبَاحًا أَيُّهَا الظِّلُّ البَالِي * * * وهل يَعَمَنُ من كان في العَصْرِ الخَالِي
وهل يَعَمَنُ إِلَّا سَعِيدٌ مَخْلَسٌ * * * قليلُ الهموم ما يَبِيَّت بأوْحَالِ
وهل يعمن من كان أحدثُ عَهْدِهِ * * * ثلاثين شرفا في ثلاثة أحوال^(١)

فقد استعمل المضارع (بعم) ثلاث مراتٍ ، لا مرةً واحدةً
وفي جميعها جاء مقترنا بنون التوكيد الخفيفة لوقوعه بعد طلب
وهو الاستفهام ، كما أن شرح الأستاذين السقا والسندوبي على هذه
الآبيات يدل على أن الفعل (يعمن) مضارعٌ .

أما الماضي فلم نعثرُ على شواهدٍ لاستعماله ، ولكننا لانستبعد
استعماله حيث إنَّ الأمرَ والمضارعَ مستعملان ، كما أنَّ الأزهري
ذكر عن بيونس بن حبيب أنه قال : " وَقَعْتُ الدَّارَ ، أَعْمُ وَعَمًّا ؛
أَي قَلْتُ لَهَا انْعَمَى " ^(٢) .

(١) شرح ديوان امرئ القيس . الأستاذ حسن السندوبي ص ١٥٨ التجارية
الكبرى بمصر ١٩٥٢ ، ومختار الشعر الجاهلي ص ٣٤ جمع الاستناد
مصطفى السقا الحلبي بمصر ١٩٤٨ .

(٢) اللسان مادة وعمم ١٦٦ ص ١٢٨ .